



عشرات جنود وضباط وحدة النخبة الاستخباراتية ٨٢٠٠ في رسالة غير مسبوقة:

نرفض الاستمرار في تشكيل أداة لقمع الفلسطينيين وتكريس الاحتلال العسكري!

الرسالة التي كشف النقاب عنها في إسرائيل هذا الاسبوع ليست كبقية الرسائل، لا من حيث مضمونها ولا من حيث واضعها والموقعين عليها ولا من حيث وقعها وتأثيرها، ولذلك كانت الأصداء وردود الفعل عليها غير عادية، بل استثنائية، سواء على صعيد المحاولات السلطوية الرسمية، السياسية والعسكرية، "إسكاتها"، أو على صعيد تأكيد مدى جديتها وعمق إسقاطاتها المستقبلية المحتملة. وليس من المبالغة في شيء، بالتأكيد، تناول هذه الرسالة ومحاولة تلمس مفاعيلها من باب كونها غير مسبوقة على الإطلاق، فهي صادرة عن مجموعة تعدّ العشرات (٤٣) بالتحديد) من جنود وضباط الاحتياط في "الوحدة ٨٢٠٠"، التي تعتبر "درة التاج" في سلاح الاستخبارات الإسرائيلي ("شعبة الاستخبارات العسكرية" - "أمان")، إحدى وحدات النخبة الأهم والأبرز في الجيش الإسرائيلي، فضلا عن كونها الوحدة الأكبر من بين جميع وحدات الجيش الإسرائيلي وتشكيلاته العسكرية المختلفة، ليس فقط من حيث عدد الجنود والضباط فيها بل ومن حيث الموارد والإمكانات المرصودة لها والموضوعة تحت تصرفها، والرسالة هذه هي الأولى من نوعها منذ تشكيل هذه الوحدة وتأسيسها، منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل، حسما يفيد التاريخ العسكري الإسرائيلي.

وال"وحدة ٨٢٠٠" (يلفظ الاسم: ثمانية مئتان) هي وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية في المجال المسمى باللغة المهنية "استخبارات الإشارات" وفك الرموز والروايز (الشفيرات) وهي تُعرف، في وسائل الإعلام والمنشورات العسكرية، بأنها "الوحدة المركزية لجمع المعلومات" بما يشمل: المكالمات الهاتفية، الرسائل النصية القصيرة، الفاكسات وما إلى ذلك من طرق الاتصال هذه. وهذا الاسم هو الرابع الذي تحمله هذه الوحدة منذ تأسيسها، وقد أطلق عليها في تشرين الأول من العام ١٩٧٣. وكان هذا (٨٢٠٠) رقم بريدها العسكري آنذاك - بعد وقوع أحد ضباطها، يدعى عاموس ليفينبيرغ، سوية مع ١٣ آخرين من زملائه في الوحدة، أسرى في أيدي الجيش السوري خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وقيل لاحقا إنه زوّده أسريه بمعلومات سرية كثيرة وخفية عن الجيش الإسرائيلي، أما الأسماء الثلاثة السابقة التي كانت تحملها الوحدة فهي: "ش.م.٢" (شירות موديعين ٢ / خدمات استخباراتية ٢)، ثم "الوحدة ٥١٥" (خمسة وربع)، ثم "الوحدة ٨٤٨" (ثمانية أربعة مئانية).

وتسيطر هذه الوحدة، حسب المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام، على عدد من القواعد العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي وتتحمل المسؤولية العسكرية المباشرة عنها، تعمل جميعها في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، أشهرها القاعدة التابعة لها في "موقع حرمون" (جبل الشيخ) بينما تقع قاعدتها المركزية في "منطقة غيلوت" في مدينة رامات هشارون في وسط إسرائيل.

وتشتهر هذه الوحدة، أيضا، علاوة على كل ما ذكر وأشياء أخرى عديدة، بأنها تستخدم أحدث التكنيات في مجال الاتصالات وهذا ما يجعل خبيريها يحتلون المواقع المتقدمة في صناعة صناعات "الهاي تك" في إسرائيل ودول أخرى من العالم.

"لن نبقى أداة لتكريس الاحتلال!"

وكانت صحيفة "يديعوت احرونوت" موقعها على الشبكة قد كشفتنا عن هذه الرسالة يوم الجمعة الأخير، يوم تسليمها إلى الجهات الرسمية المعنية بها، بينما هي مؤرخة في اليوم السابق - الخميس.

ويؤكد الجنود والضباط الموقعون على هذه الرسالة (٤٣ جنديا وضابطا) قرارهم رفض "المشاركة في عمليات ضد الفلسطينيين" من خلال الخدمة مستقبلا في هذه الوحدة، وذلك لأسباب ضميرية نظرا لأنهم "يرفضون الاستمرار في تشكيل أداة لمواصله وتعميق الحكم العسكري في المناطق (الفلسطينية) المحتلة"، خاصة وأنهم قد أدركوا، من خلال خدمتهم العسكرية، أن "الاستخبارات تشكل جزءا لا يتجزأ من مكانة السيطرة العسكرية على المناطق" (طالع ترجمة النص الكامل للرسالة في مرفق آخر هنا).

وإلى جانب نص الرسالة نفسها، نشرت "يديعوت احرونوت" تصريحات وإفادات بعض الجنود الموقعين على هذه الرسالة، من بينهم (ن)، الذي أدى خدمته العسكرية في إحدى القواعد العسكرية التابعة لهذه الوحدة وكان مسؤولا عن "الساحة الفلسطينية"، إذ قال: "كجندي في الوحدة ٨٢٠٠، شاركت في جمع معلومات عن أشخاص مهمين بالمسار الإسرائيلي، بحالات الأمن بأسرائيليين وبالرغبة في المس بأسرائيليين، فضلا عن جمع معلومات عن أشخاص أبرياء تماما لا ذنب لهم سوى أنهم يثيرون اهتمام الأجهزة الأمنية لأسباب مختلفة، لا سبيل لديهم لمعرفةها". ويضيف (ن)، "كل إنسان فلسطيني معرّض للمراقبة الدائمة، غير المنقطعة، من دون



الوحدة ٨٢٠٠: تجسس بلا ضوابط.



على شاشة الوحدة ٨٢٠٠.

عن رفضهم لرسالة الرافضين، بل "صدمتهم، أشمّرأزهم وتنصلهم من هذه الرسالة وخجلهم الشديد بالموقعين عليها".

ويؤكد هؤلاء في رسالتهم رفضهم القاطع لأي رفض لتأدية الخدمة العسكرية، بشكل عام، وفي هذه الوحدة تحديدا، بشكل خاص، معلنين أنهم "سيواصلون المطول لتأدية الخدمة الاحتياطية، متى استدعت الحاجة ذلك"، ثم "نفى" أصحاب هذه الرسالة أن تكون هناك "ممارسات غير أخلاقية تنفذها الوحدة ٨٢٠٠، كما أكد الرافضون في رسالتهم.

وقال (ل)، أحد الموقعين على رسالة الرد والتنصل هذه، في تصريحات لصحيفة "يديعوت احرونوت" إن الخطوة التي أقدم عليها الرافضون "خطيرة جدا"، مضيفا أنهم "فقدوا جادة المصا، إذ أرادوا إبلاغ العالم كله بما يجري في داخل وحدة سرية جدا، لكنها بعض الرجع السياسي، لا بغية الإصلاح".

وردا على الرسالة المضادة هذه، عاد الرافضون إلى تأكيد موقفهم موضحين أن "قرار الرفض وإصدار رسالة علنية جاء بعد محاض طويل وقاس... بعضنا طرح القضايا الواردة في الرسالة أمام القادة العسكريين المسؤولين في الوحدة وحاولنا طرح الأسئلة، لكننا قولنا بالصمت، للأسف الشديد... نحن لا ننكر دور الوحدة ٨٢٠٠ الهام في المحافظة على أمن مواطني إسرائيل، لكن السنوات الطويلة التي قضيناها في هذه الوحدة أثبتت لنا، بصورة حازمة لا شك فيها، أن مهمات هذه الوحدة وممارساتها في المناطق (للفلسطينية) تجاوزت ضرورات الدفاع عن النفس... ونحن لا نقصد بهذا مهمات عينية محددة، بل تعريف مهمات الوحدة بصورة جذرية، أساسية وشاملة، فالأعمال التي تقوم بها الوحدة في الساحة الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من منظومة السيطرة العسكرية على الفلسطينيين، تمس بالأبرياء وتبعد فرصة إنهاء النزاع"! وأوضح هؤلاء أنهم أرادوا الكشف عن أسماهم وتفاصيلهم كلها لكن المسؤولين عن "الأمن المديانتي" في الجزيرة الأمنية منوهم من ذلك، رغم أن أسماهم الحقيقية الكاملة بقيت مثبتة على الرسالة، التي وجهت إلى عناوين عديدة ومختلفة.

أية حماية قانونية / قضائية... جنود ثانويون جدا يمكنهم أن يقرروا تحديد شخص ما هدفًا لجمع المعلومات. ليست هناك أنظمة لفحص ما إذا كان المس حقوق الإنسان الفلسطيني مبررا أم لا... فكرة أن للفلسطينيين حقوقا غير موجودة، على الإطلاق".

أما (ش)، وهو الضابط الأعلى رتبة بين الموقعين على الرسالة، حسبما تقول الصحيفة، فيقول إن الانطباع العام هو أن هناك عددا كبيرا جدا من المؤيدين لنا والمتضامنين معنا، لكنهم يخشون ردود الفعل والأثمان الشخصية التي قد يدفعونها جراء التوقيع على هذه الرسالة، وهذا، فضلا عن الخوف من إسقاطات التوقيع على فرض العمل في المستقبل، ناهيك عن احتمال فقدان القدرة على التأثير على الجهاز من الداخل أو على أشخاص يتعاونون مناصب عليا في القطاع العام".

وقال "دانتييل"، أحد الضباط الموقعين على الرسالة، في تصريح لصحيفة "هارتس"، إن عملية إعداد هذه الرسالة وجمع التواقيع عليها استغرقت نحو سنة كاملة، بعد أن بدأت بمجموعة صغيرة من أشخاص كانوا يعرفون بعضهم بعضا من خلال الخدمة المشتركة في هذه الوحدة، وتابع: "كانت هناك تحفيزات من ردود فعل الناس والزملاء في الوحدة، لكننا نشعر بمسؤولية كبيرة وبضرورة مستعجلة لتحرك ما"، وأضاف: "أشعر بالضيق من ناحية ضميرية حيال مواصلة تأدية الخدمة العسكرية في إطار هذه الوحدة، وبدلا من مواجهة العضلات والإسقاطات، قررت التهرب"، في إشارة لوجهته إلى "الرفض الرمادي" خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويؤكد: "هذه الخطوة التي أقدمنا عليها الآن - الرسالة - جاءت لأنها نشعر بأن التهرب ممنوع وبأن علينا تحمل المسؤولية، فقد خدمت هناك سبع سنوات، كنت مؤمنا بما فعلت، ولهذا الأسباب كلها، أشعر بانني ملزم بتحمل المسؤولية الآن والتوقف عن المشاركة في تكريس دائرة العنف".

جنود في الوحدة: نخجل بكما!

لم يتأخر الرد على رسالة الجنود والضباط غير المسبوقه هذه، فجاء على الفور بتصريحات أدلى بها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، وشويه يعلون، والناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي، العميد موتي الموز، وأخرون غيرهم أيضا، أجمعوا جميعا على التقليل من شأن الرسالة ومن أهمية الموقعين عليها معتبرينهم "أصواتا هامشية"، ليس في وسعها التأثير على مئات الجنود والضباط الذين يخدمون في هذه الوحدة أو النيل من وحدتها وتماسكها وقوتها.

وبرز، من بين الردود، بشكل خاص، الرسالة المضادة التي وجهها نحو ٢٠٠ شخص، جنودا وضباطا في الاحتياط، من خريجي هذه الوحدة، يوم الأحد الأخير، إلى كل من رئيس الحكومة، نتنياهو، ورئيس أركان الجيش، بيني غانتس، وغيرهما يعربون فيها

مقابلة خاصة مع الباحث في شؤون الشرق الأوسط

البروفيسور يورام ميتال لـ «المنتهد»: لا مصلحة لأحد في إسرائيل بإجراء انتخابات مبكرة الآن

كتب بلال ضاهر:

تزايد في الفترة الأخيرة لتلويح الأحزاب الشريكة في حكومة إسرائيل بتقديم موعد الانتخابات العامة، على خلفية أزمة تتمحور حول ميزانية الدولة وبشكل خاص زيادة ميزانية الأمن، لكن استطلاعا للرأي العام، نشرته القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، أمس الاثنين، أظهر أن الرابع الأكبر من تقديم الانتخابات سيكون حزب "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت، بينما ستترجح قوة حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد بشكل كبير وسيهيط تمثيله في الكنيست إلى أكثر من نصف تمثيله اليوم. كذلك أظهر الاستطلاع أن شعبية حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ارتفعت قليلا، لكن الحراك في اليمين الاخيرين يدل على أن نتنياهو سيتمتع عن تقريب الانتخابات.

وقال رئيس "مركز حاييم هيرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط والدبلوماسية" في جامعة بئر السبع والخبير في الشؤون المصرية، البروفيسور يورام ميتال، لـ«المنتهد الإسرائيلي»، إنه «لا توجد مصلحة لدى أحد الآن بالذهاب إلى انتخابات، وذلك، بالأساس، لأن احتمال أن يؤدي الصراع الحالي حول الميزانية إلى التوجه إلى انتخابات هو احتمال ضئيل. وليبد، الذي يعرف قراءة هذه الاستطلاعات، يرى أن شعبيته تتراجع منذ شهر عديدة، وليس لديه مصلحة للتوجه إلى انتخابات الآن. كذلك فإن نتنياهو، الذي يرى ارتفاع قوة حزب "البيت اليهودي"، لا توجد مصلحة كهذه. وكذلك الأمر بالنسبة لليرمان الذي لا تزداد شعبيته في الاستطلاعات. وشعوري هو أن هذه أزمة تميز النقاش السياسي في كل مرة قبل التوصل إلى اتفاق حول ميزانية الدولة، لكن هذه الأزمة، هذا العام، هي أعمق بسبب أنها تجري في سياق وصول التوتر إلى أوجه بين موقف نتنياهو، القائل إن على إسرائيل أن تستثمر الآن في جهاز الأمن أموالا طائلة لأنه يرى الأزمات في قطاع غزة والضفة الغربية وحتى في لبنان وسورية من خلال منظار التهديدات، برياه،

فصائل في القطاع وبينها حماس لهذه المجموعات الإسلامية التي تحارب مصر. ولذلك كان الموقف المصري أنه إذا تم التوصل إلى تسوية بعد الحرب فإن مصر لا تتعزّم وقف حملتها العسكرية لوقف عمليات التهريب بين القطاع وسيناء».

(*) نتنياهو تحدث مؤخرا عن «أفق سياسي» في المنطقة، وواضح أنه لا يقصد استئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين وإنما يلجأ إلى ما يصفه «الدول المعتدلة» في المنطقة وخاصة مصر والسعودية. هل يعتقد نتنياهو أنه بالإمكان إقامة علاقات مع هذه الدول من دون تسوية إسرائيلية - فلسطينية؟ ميتال: «منذ أن تحدث نتنياهو عن «أفق سياسي» لم يوضح ماذا يقصد لكن نتنياهو لا يؤيد إجراء مفاوضات جدية مع الرئيس عباس، وهذا موقفه الأساس، ورغم أنه يواصل التحدث بصورة عامة عن عملية سياسية لكن من الناحية الفعلية يخلق أية إمكانية لاستئناف العملية السياسية، واعتقد أن هذا التوجه لن يتغير. كما أنني اعتقد أن السلطة الفلسطينية استبظت أن نتنياهو ليس شريكا لعملية سياسية جدية، ولذلك فإن كلا الجانبين يتوجهان إلى عناوين دولية، ونتنياهو يقول إنه يكره بشكل مشابه مثل السيسي والمملك السعودي ودول خليجية أخرى، وهذا التفكير هو باتجاه مواجهة ما يصفه بالخطر الحقيقي» وهو المجموعات الإسلامية المتطرفة مثل «الدولة الإسلامية» والتهديد الإيراني وأن هذا أهم من التسوية مع الفلسطينيين».

(*) هل يشكل تنظيم «داعش» خطرا على إسرائيل؟

ميتال: «هذا التنظيم لا يمكنه أن يشكل خطرا على إسرائيل، حسبما تبدو الامور حتى اليوم، فهذا ليس جيشا ولا ميليشيا عسكرية منظمة ولا يمكنه مواجهة جيش قوي جدا مثل الجيش الإسرائيلي، وعندما يقول نتنياهو إن «داعش» وحماس متشابهان فإني أفهم من ذلك أنه يحاول دفع الحرب ضد «داعش» من أجل دفع الأجندة السياسية لحكومة إسرائيل في الصراع ضد الفلسطينيين».

ميتال: «هذا التنظيم لا يمكنه أن يشكل خطرا على إسرائيل، حسبما تبدو الامور حتى اليوم، فهذا ليس جيشا ولا ميليشيا عسكرية منظمة ولا يمكنه مواجهة جيش قوي جدا مثل الجيش الإسرائيلي، وعندما يقول نتنياهو إن «داعش» وحماس متشابهان فإني أفهم من ذلك أنه يحاول دفع الحرب ضد «داعش» من أجل دفع الأجندة السياسية لحكومة إسرائيل في الصراع ضد الفلسطينيين».

